

وحيد النزاع عند اخذها فلا يدري حضوره لم يكون اقتطع
 لكن احر وحكمه عما يفتقر فيها بالصفحة كدبر في هذا
 حكم بالغايب لا على الغايب والمسمى ان الحكم به اذا
 كان غائبا عن بلد الحكم وهو ما يفتقر بالصفحة في
 عينه كما لعقار والبسوق والدواب وحوهم فاقية
 لا يطالب بحضوره بخلاف الحكم بل يجره البينة
 بالصفحة ويصير حكمه الذي على المشور وان
 كان لا يفتقر بالصفحة فله بطلان بقران البينة
 تشري بغيره وحكمه بالزعمه قال الغايب عن
 البسوق لا يفتقر حضوره مطلقا لانه ان لم يكن
 وجب مقام وجبه ما حضوره وان لم يكن وجبه
 قامت قيمته مقام وجبه ولا فرق في ذلك بين
 المقوم والمثلي وانما اعتبرت القيمة في المثلي بحمل
 صفته وامافي البسوق فلا يدري اجواراه بجلست
 الحكم وسواء كان ما يفتقر بالصفحة ام لا وجب
 الحضم كما تم اورشول ان كان على مسافة
 العروبي يعني ان الحكم بحلب الحضم وان كان على
 مسافة العروا وهي التي يروح منها ويرجع بميث
 في منزله من يوم واحد فحلب الحضم كما تم اورشول
 او ورقه او حوهم برسلة القاضي مع الحضمه
 الى الحضم فلو اذنت مسافة الحضم على مسافة
 العروبي بان كانت على مسافة ستين ميلا
 فانه لا يحلب الا اذا اقام الطالب فيها هو البتيمر
 بلحظ فان الحاكم قد يخلص الى هذا الشار بقوله
 لا اكثر من ستين ميلا الا بتاهور والريح كما قال

بعينه

بعض ان مسافة العروا مسافة القصر والمرفق له جيب
 الخسوا ان الطالب يستبها ام لا وهو كلام من ابن زمين
 كما قال ابن عرفة وجيز ابن عاصم فتعالم فتقوت
 بان الحاكم لا يرفع طابعه ولا يرفع المطلوب للمحتق
 بان يد الطالب بشفرة لعل يكون مرعيا بطول ويريز
 فتفت للمطرب فانظره ولا يزوج امرأة ليست بولاية
 صور تمام امرأة ليس لها ولي الا القاصم فلا يزوجها
 اذا كانت في غير محل ولا يزوجها لو كانت امرأة
 بالمشام ولا ولي لها الا القاصم فلا يزوجها فليس محبر
 الا اذا دخلت محل ولا يزوجها له ليست بولاية الحامة
 بان كانت بولاية العامة فتزوج وزوجها لجرى على
 التفصيل الذي ذكره الجوا في باب الكاخ من
 الغريب والبسوق والولاية العامة والحضة والشرعية
 والديه وهي برعي حيث المرعي عليه وبه عمل
 لبر المرعي واقية منها الرعوي اذا كانت في عقار
 فانها تكون حيث المرعي عليه وبه حكم ابن
 بشير وكنت به التي هي قضائه ارجح المرعي
 فيه فقوله او المرعي اعليه وهو بعلم العيز وحرق
 الحار فانصلح اضرته واستنزوا بان كانت في دين
 فبرعي حيث تطلق الطالب بالحضم فكلام المؤلف
 حلت بان العقار وفي تكين الرعوي لغايبه احوالة
 تزيد يعني ان الغايب عليه مصدره او قريبه
 على احوال اولي انه اذا كان له مال حشر وخفيف
 عليه التلق من يخرزه او يضيعه فقام شخص
 قروب لرب المال او جيني وليس هو وكيله عن الغايب

اعلمت بولاية
 الحامة